أكدوا في بيان لهم أن تكرار التغول على واجبات السلطة التشريعية أفسد كل محاولات الإصلاح السياسي

المويزري وأعضاء من مجلس 2022: الحل الوحيد للخروج من الأزمة «التحالف مع الشعب»

البعض يحاول استغلال ما يجري في الساحة الداخلية وهو حصاد لما زرعه الاندماج مع قوى الفساد

لا بد من وقف النهج السيئ واحترام الدستور وإرادة الشعب وحقوقه

شعيب المويزري

سعود العصفور

أسامة الزيد

حمد المدلج

أكد النائب شعيب المويزري وأعضاء في مجلس 2022 المبطل بقرار المحكمة الدستورية أن البعض يستغل ما يجري في الساحة الداخلية، ويحاول إثارة الفتنة، مبينا أن تكرار التغول على واجبات السلطة التشريعية أفسد كل محاولات الإصلاح السياسي والاقتصادي وعطلها.

جاء ذلك في بيان أصدره المويزري بالاشتراك مع سعود العصفور، وعبدالله فهاد، وحمد المدلج ، وفلاح الهاجري، وأسامة الزيد، وشعيب شعبان.

وفيما يلي نص البيان:

"يحاول البعض إثارة الفتنة واستغلال ما يجري في الساحة الداخلية وهو حصاد لما زرعه التحالف مع قوى الفساد والإصرار على استمرار استخدام النهج السيء وعدم احترام الدستور، وتكرار التغول على واجبات السلطة التشريعية أفسد كل محاولات الإصلاح السياسي والاقتصادي وعطلها وقد أدى ذلك إلى تدمير البلد وتخلفه في كافة المجالات وأدى أيضا الى حرمان الشعب من حقوقه.

والحل الوحيد للازمة يكمن فقط في التحالف مع الشعب وفك التحالف مع أطراف الفساد ووقف النهج السيء واحترام الدستور واحترام إرادة الشعب وحقوقه".

شعيب شعبان

عبدالله فهاد

فلاح الهاجري

أكد أنه تمت إحالتها جميعها إلى لجان التحقيق

«المهندسين»: مستمرون في استمرار رصد حالات تزوير لشهادات الهندسة

أكد رئيس مجلس إدارة جمعية المهندسين فيصل العتل، استمرار رصد حالات تزوير لشهادات الهندسة، إضافة إلى رصد مؤهلات غير صحيحة مقدمة من البعض لاعتمادها، مشيراً إلى أنه تمت إحالة جميعها إلى لجان التحقيق والجهات القانونية المختصة لاتخاذ اللازم حيالها، وعلى الجمعية أن تسخر جل امكاناتها لتذليل العقبات أمام مستحقي ممارسة المهن الهندسية.

وكشف العتل، في تصريح، عن مشروع جديد لتطوير قدرات العاملين بالقطاع الهندسي من المواطنين والمقيمين، مشيراً إلى أن المشروع سيمنح ميزة مالية للمهندسين الكويتيين فقط القادرين على تطوير أنفسهم واجتياز الاختبارات الخاصة بذلك، والتي ستجرى كل عامين، .

وأوضح أن هذه الخطوة توازي شهادات الاحتراف الاستشارية التي تمنح من الولايات المتحدة وبريطانيا، متمنيا أن يتم تطبيقه في الكويت بدعم من ديوان الخدمة المدنية.

وعن توظيف الكويتيين في القطاع النفطي، قال العتل، إن «ثمة نقصاً كبيراً بالمهندسين والفنيين في القطاع النفطي، يمكن تغطيته من خلال العمالة الوطنية، التي ستعمل جمعية المهندسين على تأهيلها ويصل اجمالي عددهم إلى 1500 بواقع 500 مهندس وألف فني».

ولفت إلى أن رفع حجم توظيف الكويتيين بالقطاع النفطي، يمكن من خلال الاستفادة ممن اجتاز الاختبارات بتوظيفه مباشرة، بدلا من هدر المال العام في عقد اختبارات ولجان جديدة، مضيفاً أن «الجمعية مكّنت المهندسين حالياً من العمل في مجالات مختلفة ومنها «المعلمين» بالتعاون مع وزارة التربية، وبالانتظار التشكيل الحكومي للحصول على موافقة انشاء اكاديمية بالتعاون مع وزارة الأوقاف لتوظيف المهندسين».

وعن مشروع اعتماد المهن بالتعاون مع الهيئة العامة للقوى العاملة، بين العتل، أن جمعيات النفع العام باشرت تطبيق آلية الاعتماد التي قدمتها «المهندسين» واشترطت أن تطبق من خلال المجتمع المدني، «حيث شملت في مراحلها الاولى المحاسبين، القانونيين، المعلمين»، علاوة على مشروع آخر يجري العمل على تطبيقه لاعتماد 74 مهنة مساندة، من خلال التدقيق على مؤهلات العاملين فيها واختبارهم وعقدها بشكل مستمر لمعرفة مستواهم».

وبشأن البديل الاستراتيجي، أكد العتل أن عدم عرضه على مجلس الأمة لدراسته ولا على المجتمع المدني والنقابات، وعدم اشراكها لوضع التعديلات التي تصب في مصلحة الموظفين يزيد من حجم رفض تطبيقه، مشدداً على ضرورة اطلاع ذوي الاختصاص على بنوده ومعرفة مدى تأثيره على المجتمع.

وأضاف أن «أي بديل يجب أن يحفظ حقوق المهنيين والمهندسين ويدعم الكوادر الوطنية ويحافظ على مكتسابتها لا أن يقلصها»، ودلل على ذلك بما حدث في 2016، «من تجربة مريرة نأمل ألا تعاد على الساحة.

وتابع «استمرار السير في هذا النهج الحالي لن يخرجنا من عنق الزجاجة الذي تمر به الكويت، وكمهندسين نجدد الدعم الكامل لقيادتنا السياسية للحد من الفساد والقضاء عليه، واطلاق استراتيجية شاملة للنهوض بكل مناحي الحياة السياسية والاقتصادية، ليكون أبناء الكويت محورا لكل خطط التنمية التي ننشدها».

صورة جماعية من التجمع السنوي لمنتسبي الجمعية

أكدت أنه الحصن المنيع لدولة المؤسسات والقانون والملاذ الآمن الذي يحفظ حقوق الجميع

«النزاهة الوطنية»: نرفض أي تدخل في أعمال القضاء أو المساس باستقلاليته

جمعية النزاهة الوطنية الكويتية
Kuwait Society Of National Integrity
جمعية النزاهة الوطنية

أكدت جمعية النزاهة الوطنية الكويتية أن «القضاء الكويتي هو الحصن المنيع لدولة المؤسسات ودولة القانون والملاذ الآمن الذي يحفظ حقوق الجميع من هيئات وأفراد ومن مواطنين ومقيمين»، مشددة على «رفض كل الخطابات الإعلامية التي تنال من نزاهة القضاء الكويتي حيث يشهد العالم أجمع بسمعة ونزاهة واستقلالية القضاء الكويتي الشامخ».

وشددت الجمعية في بيان على أن «دستور الكويت ضمن استقلالية ونزاهة سلك القضاء حيث نصت المادة 162 من الدستور على أن شرف القضاء ، ونزاهة القضاة وعدلهم ، أساس الملك وضمان للحقوق والحريات كما نصت المادة 163 من الدستور على أنه لا سلطان لأي جهة على القاضي في قضائه، ولا يجوز بحال التدخل في سير العدالة، و يكفل القانون استقلال القضاء ويبين ضمانات القضاة و الأحكام الخاصة بهم وأحوال عدم قابليتهم للعزل».

وأشارت إلى «رفض أي محاولة من أي سلطة التدخل في أعمال القضاء أو المساس باستقلاليته باعتبار ذلك مساس بركن من اركان الدولة ومخالفة جسيمة لنصوص الدستور والمبادئ الدستورية الراسخة».

وعبرت الجمعية عن «التضامن مع أي موقف أو إجراءات يتخذها المجلس الأعلى للقضاء لضمان استقلالية ونزاهة القضاء»، داعية المسؤولين المعنيين وجمعيات النفع العام وأهل الرأي والفكر بضرورة «الانتصار لاستقلالية ونزاهة القضاء وابعاد سلك القضاء عن كل التجاذبات والمشاحنات السياسية».

أكدت في بيان لها أن إصلاح الخلل في سلم الرواتب يجب أن يكون بعيدا عن الانتقاص من دخل العمال

الاتحادات العمالية ترفض «البديل الإستراتيجي» رفضا قاطعا

أعلنت الاتحادات والنقابات العمالية التي تضم الاتحاد العام لعمال الكويت واتحاد العاملين بالقطاع الحكومي واتحاد عمال البترول وصناعة البتروكيماويات والحركة النقابية الكويتية وغيرها من النقابات رفضها القاطع لما يسمى «البديل الاستراتيجي»، مشددة على أن إصلاح الخلل في سلم الرواتب والأجور يجب أن يكون بعيدا كل البعد عن الانتقاص من دخل العمال والافتئات على الحقوق العمالية.

وفيما يلي نص البيان:

يستغرب الاتحاد العام لعمال الكويت واتحاد العاملين بالقطاع الحكومي واتحاد عمال البترول وصناعة البتروكيماويات والحركة النقابية الكويتية والطبقة العاملة في الكويت من العودة للتجارب والاقتراحات المتمثلة في طرح فكرة مشروع البديل الاستراتيجي مجددا بحجة إصلاح الخلل في سلم الرواتب والأجور الذي يجب ان يكون بعيدا عن الانتقاص من دخل العمال والافتئات على الحقوق والمصالح العمالية.

وأكدوا ان التعمد في إبعاد الاتحادات والنقابات العمالية من أي خطط وبرامج واقتراحات وحلول لإصلاح قضية الرواتب والأجور هو مخالفة لاتفاقيات منظمة العمل الدولية (87 / 98) بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم وبشأن تطبيق مبادئ حق التنظيم والمفاوضات الجماعية وكذلك تعد على أهم عناصر الإنتاج وممثليهم ويجب ان تكون المقترحات والبدائل وفق دراسة متخصصة بمشاركة وموافقة ممثلي الطبقة العاملة التي هي الشريك الأساسي والرئيسي في العمل والتشريع.